

Distr.: General
17 January 2011
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة بالنيابة: السيدة بلودر (النمسا)

ثم: السيد تومو مونتي (الكاميرون)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

**البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل
و حمايتها (تابع) (A/65/336)**

(أ) **تعزيز حقوق الطفل و حمايتها (تابع)**
(A/65/41، و A/65/206، و A/65/219،
و A/65/221، و A/65/262)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية
بالطفل (تابع) (A/65/226)**

١ - السيدة غيتشيرو (كينيا): أشارت إلى أن بلدها، منذ انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل والمعقودة في عام ٢٠٠٢، قد حقق بعض التقدم في قطاعي التعليم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لكن ما زال يتعين عليه إنجاز الكثير لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأضافت أن كينيا، التي تحتفل بالذكرى السنوية السابعة والأربعين لاستقلالها، لم تنفك تقرر دوماً بأن مستقبلها يتوقف على رفاه الأطفال الذين يمثلون ٦٥ في المائة من سكانها. وأكدت أن كينيا لا تزال على عزمها المعلن في وقت الحصول على الاستقلال والتمثل في القضاء على الأمية والفقر والأمراض.

٢ - وأضافت أن بلدها، منذ أن اعتمدت الجمعية العامة الوثيقة الختامية لدورها الاستثنائية السابعة والعشرين، المعنية بالطفل، المعنونة "عالم صالح للأطفال" قد اضطلع بإصلاحات تشريعية وسياسية عديدة ترمي إلى كفالة احترام حقوق الطفل في الميادين الأربعة ذات الأولوية التي حُددت في تلك الدورة. وهكذا، فقد تم ترفيع ميزانية وزارة الصحة إلى أكثر من ضعفها في أثناء الثماني سنوات الأخيرة، وهو ما سمح بتوسيع نطاق برامج التحصين، وتوفير الخدمات الطبية للحوامل والأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة

المصابين بالمalaria ومرض السل، وتوزيع أدوية مضادة لفيروس نقص المناعة ومغذيات محتوية على الفيتامين ألف، وتم كل ذلك مجاناً. واستهلت كينيا مبادرة "ماليزي بورا" الرامية إلى تعزيز صحة الأم والطفل وتعبئة الجماعات المحلية بغية وقف انتشار سوء التغذية.

٣ - بيد أن ميدان التعليم والذي حققت فيه كينيا أكبر قدر من التقدم. وقد خصص البلد لهذا الميدان ثلث ميزانيته في أثناء السبع سنوات الأخيرة. وأصبح الآن التعليم الابتدائي والثانوي مجاناً، كما أنشئت مدارس متنقلة للأطفال المناطق الريفية. ورغم ذلك، ما زالت عدة مشاكل قائمة وهي تعوق تحقيق بعض الأهداف الإنمائية، ومنها مثلاً المعدلات المرتفعة لوفيات الأطفال. ومن الضروريات الأساسية في هذا الصدد كفالة بيئة آمنة للأطفال تحميهم من العنف. ويتطلب هذا الهدف جهوداً منسقة تضطلع بها الحكومات والمجتمع الدولي.

٤ - السيد فاليرو بريسينيو (فنزويلا): أكد أن الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي عوامل تعرّض للخطر نماء الأطفال ذكورا وإناثاً وتحرمهم من ممارسة حقوقهم الأساسية. وقد تبين من دراسات مجرأة في هذا المجال أن الأطفال المعوزين، الذين يعانون عموماً من سوء التغذية، يكونون أقل قدرة من غيرهم على الوصول إلى مرافق التعليم والأنشطة الفنية والثقافية. وأكد أن النموذج الرأسمالي يقوي وطأة الفقر والأمراض والجوع، ويقضي على أمل الملايين من الأطفال والمراهقين ذكورا وإناثاً في أن يعيشوا حياة تفتح فيها شخصياتهم. ومن الضروريات الحتمية تغيير هذه الحالة لأن مستقبل الجنس البشري يتوقف على ذلك.

٥ - وأكد أن الدولة الفنزويلية تكفل احترام الحقوق الأساسية للأطفال والمراهقين. وقد تمت في عام ٢٠٠٠ الموافقة على قانون نقح في عام ٢٠٠٧ وهو يدرج في التشريع الوطني المبادئ التي تتضمنها اتفاقية الأمم المتحدة

النفساني لفائدة الأطفال، ولا سيما أطفال الشوارع أو الأطفال المتسولين أو الأطفال المصابين بتشوهات بفعل الألغام المضادة للأشخاص، أو ضحايا أعمال الإرهاب.

٧ - وبالتعاون مع المنظمات الدولية، تسعى الحكومة إلى إنفاذ صكوك تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وقد أنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مديرية خاصة مكلفة بالسهر على احترام حقوق الأطفال في أثناء الفترة العسيرة التي يمر بها البلد. وتتلقى وزارة التعليم دعماً بغية تنفيذ مشاريع ترمي إلى ترويح ثقافة اللاعنف والسلام. وهي تحاول أيضاً تدارك نتائج انعدام الأمن في البلد بتقديم خدمات لإعادة التأهيل.

٨ - السيد بنمهدي (الجزائر): لاحظ أن حماية حقوق الطفل لم تنفك تشكل تحدياً للمجتمع الدولي وبصورة خاصة للبلدان النامية التي تسجل فيها معدلات مرتفعة لحالات تأخر النمو، ولوفيات الأمهات، ولانتشار الأمية، والتي يتسبب فيها الفقر والأمراض ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأزمات المالية والغذائية، والتراعات، وانعدام الأمن، والكوارث الطبيعية، والعنف، في تدمير الأسر، ولا سيما الأطفال. وبالتالي فإن تحقيق الأهداف المحددة في الوثيقة المعونة "عالم صالح للأطفال" يتطلب قيام المجتمع الدولي بعمل منسق. وأشار ممثل الجزائر إلى أن بلده، أمام هذه الحالة، قد انضم إلى الصكوك الدولية الرئيسية في مجال تعزيز حقوق الطفل وأنه سيقدم قريباً تقريره الثالث والرابع عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وأضاف أن السلطات العامة الجزائرية أدرجت أحكاماً عديدة في التشريع بغية حماية حقوق الطفل. بمزيد من الفعالية. وقد اعتمدت استراتيجية وطنية للأسرة وخطة لمكافحة العنف ضد الأطفال، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ومن جهة أخرى، تم تعديل قانون الجنسية الجزائرية الذي يقر الآن نقل الجنسية الجزائرية عن طريق الأم.

لحقوق الطفل. وأوضح أن ذلك القانون الذي يقوم على أساس مبادئ تكافؤ الفرص وعدم التمييز يضمن للأطفال والمراهقين من الجنسين حقوقهم الأساسية، سواء كانوا فتويليبي الجنسية أم لا. وقد أنشئ مجلس وطني لحقوق الأطفال والمراهقين، وتتولى لجان للحماية الاجتماعية صياغة وتنفيذ ومراقبة برامج لإدارة الموارد المالية العامة المخصصة لهذا القطاع. ويجرى كذلك الاضطلاع ببرامج لمساعدة الأطفال ضعاف الحال أو المعوقين. يجرى في إطار برامج تربوية تجديدية النهوض بالعدالة الاجتماعية والمساواة. وفي هذا الإطار، يحصل الأطفال على أغذية وخدمات صحية وقائية ويجرى الاضطلاع بأعمال في ميادين العلوم والفنون والرياضات بالتعاون مع الأسر. ولوحظ أن أداء الأطفال في المدارس قد تحسّن نتيجة لذلك. وتندرج سياسات الدولة ضمن مشمولات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، المدرجة في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تشكل حماية الطفل جزءاً لا يتجزأ منها.

٦ - السيد حلمي (العراق): قال إن الحكومة تتحمل المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان عموماً وحقوق الطفل بصورة خاصة. وأضاف أن الإحصاءات المتعلقة بالأطفال، البلد الذي يعاني من أعباء ثقيلة خلفها الاستبداد والحرب والإرهاب وانعدام الأمن، إحصاءات مأساوية، سواء في ما يتعلق بأوجه التأخر في ميادين التعليم والصحة، ولا سيما وفيات الأطفال (٤١ وفاة عن كل ١٠٠٠ مولود في فترة ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦) أو كذلك بخصوص سوء التغذية. وقد كان من شأن فقر الأسر التي تعاني من نتائج انعدام الأمن أن تسبب بالضرورة في تفاقم الحالة. ونتيجة لسوء الأوضاع الأمنية، يتعذر على الأطفال مواصلة تعليمهم بانتظام في المدارس. وأكد أن الحالة لم تنفك تتحسن تدريجياً منذ عام ٢٠٠٧، وقد اتخذت تدابير لإعداد برامج الدعم

دائرة معنية بتقديم المعلومات عن حماية النساء والأطفال ضحايا العنف، واعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال. واتخذت أيضا تدابير بغية تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال تشغيل الأطفال ومكافحة استغلال الأطفال، وذلك بفضل إنشاء قاعدة بيانات بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص والتعاون في ما بين دوائر شرطة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وفي إطار عملية بالي بصورة خاصة. فضلا عن ذلك، تقوم الحكومة حاليا بصياغة نص قانون عن القضاء الجزائي للأحداث سيكمل قانون حماية الطفولة الذي يجبذ العدالة الإصلاحية.

١٢ - وأخيرا، اقترح ممثل إندونيسيا تعزيز التعاون بين أجهزة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ومن بين تلك الآليات لجنة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المكلفة بتعزيز حقوق النساء والأطفال وحمايتها.

١٣ - السيدة سايجا (بوليفيا دولة - المتعددة القوميات): قالت إن بلدها حقق تقدما هائلا في مجال حماية حقوق الأطفال والمراهقين. وبالفعل فقد صدق على اتفاقية حقوق الطفل التي أدرج أحكامها في النظام القانوني الوطني وأكملها بنصوص تطبيقية. وأوضحت أن الإطار القانوني يتضمن الدستور الجديد وقانون الطفولة الذي يحمي جميع الأطفال دون استثناء ويكفل مبدئي المصلحة العليا للطفل وعدم التمييز.

١٤ - وأضافت أن الحكومة البوليفية شرعت في عام ٢٠٠٦ في تنفيذ خطة عمل أريد لشقها المخصص للطفولة أن يكون شاملا ومشاركا بين القطاعات. والهدف الرئيسي الذي ترمي إلى تحقيقه هو خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وذلك بصورة خاصة من خلال التصدي لمشكلة التغذية الناقصة المزمنة. وقد تم أيضا تخصيص اعتماد للعمل

٩ - وتكافح الجزائر تشغيل الأطفال واستغلالهم في البغاء، وكذلك جميع أشكال الاتجار بالأشخاص واستعمال الوسائل الإعلامية التي تسمح ببث مواد إباحية يظهر فيها الأطفال. وتجزم المجلة الجزائرية إهمال الأطفال وممارسة النشاط الجنسي على الأطفال، واستغلال الأطفال لأغراض البغاء. وفي ميدان الصحة، انخفض معدل وفيات الأطفال من ٣٤,٧ في الألف في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٥,٥ في عام ٢٠٠٩ وتحسن نطاق التكفل الطبي للأطفال. وفي مجال التعليم، قال إن التعليم الإلزامي والحماي للأطفال إلى غاية سن ١٦ عاما لم ينفك يشكل أولوية وطنية، وقد بلغ معدل الالتحاق بالمدارس ٩٧,٩٦ في المائة في عام ٢٠١٠. وأكد أنه تسنى تحقيق هذه النتيجة الإيجابية بفضل جهد مطرد بذلته الحكومة وعززته تدابير متخذة في ميادين النقل، والمطاعم المدرسية، والكتب المدرسية، وبفضل قرار رئيس الجمهورية بزيادة منحة التضامن الدراسية بنسبة ٥٠ في المائة.

١٠ - السيد تايهيتو (إندونيسيا): أعرب عن الارتياح لتصدي لجنة حقوق الطفل للمتأخرات في مجال تقديم التقارير، وعن الأمل في التوصل إلى حل طويل الأجل، ورحب من جهة أخرى في هذا الصدد بالتعاون في ما بين الهيئات المنشأة بمعاهدات، ولا سيما بين لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأبرز أن الأهداف الإنمائية للألفية تشكل كذلك أداة ممتازة لتعزيز حقوق الطفل، ولا سيما الأهداف المتعلقة بصحة الأم وبخفض معدل وفيات الأطفال.

١١ - ونظرا لأهمية توفير دعم للأسر التي تؤدي دوراً أساسيا لحماية الأطفال والتي تشكل دعامة المجتمع، من أجل ضمان حقوق الطفل، شرعت الحكومة الإندونيسية في تنفيذ تدابير يركز فيها على صحة الأم والطفل وعلى الطفولة المبكرة، وقامت على وجه الخصوص بتأسيس برنامج للتأمين الصحي للأسر الفقيرة. ومن جهة أخرى، أنشئت حديثا

أخرى، قد عدل كذلك تشريعه لكي يحمي الأطفال ويفي بالتزاماته الدولية على نحو أفضل.

١٩ - على الصعيد المؤسسي، أنشأ اليمن هيئات متخصصة عديدة. منذ عقد التسعينات، أصبح الطفل يحتل مكانة هامة في العديد من خطط التنمية الوطنية، ومما يؤكد ذلك على سبيل المثال اعتماد الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالطفولة في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٢٠ - ولاحظ أن اليمن، رغم موارد المحدودة، أحرز تقدماً في ميادين مثل التحصين، والحماية الاجتماعية للأطفال الفقراء، وكذلك في مكافحة تشغيل الأطفال والاتجار بهم. وأشار إلى أن حكومة بلده، اقتناعاً منها بأهمية تمكين المواطنين الأحدث سناً من الإعراب عن مشاغلهم وعن آرائهم، ومن اقتراح حلول من أجل تعزيز حقوقهم، أيدت إنشاء برلمان للأطفال.

٢١ - وأعرب عن ارتياح الوفد اليمني للمساعدة التي يقدمها له شركاؤه الدوليون، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، من أجل كفالة حياة أفضل للأطفال في اليمن وخارجه. وفي الختام، أعرب عن الاستياء لحقيقة أن الأطفال الفلسطينيين ما زالوا يعيشون تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي ويعانون من ظروف عيش صعبة جداً ويحرمون في حياتهم اليومية من حقوقهم الأساسية. وبالتالي، فقد دعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وإنهاء هذه الحالة لكي يتمكن كل الأطفال من العيش في سلام.

٢٢ - السيدة بلوم (كولومبيا): أشارت إلى أن كولومبيا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، وأبرزت أن هذه الصكوك قد أدرجت في النظام الداخلي وتشكل أساساً للسياسات العامة التي تنتهجها حكومتها في ميدان حماية الطفل. وأضافت أن كولومبيا قدمت إلى لجنة

على تحسين إمكانية حصول النساء والأطفال الرضع على الخدمات الصحية.

١٥ - وأضافت أن تشغيل الأطفال الذي تتسبب فيه الحالة الاجتماعية الاقتصادية لأوليائهم يشكل عقبة تعوق التعليم. ولهذا السبب، رصدت السلطات اعتماداً لتشجيع الأطفال على مواصلة دراستهم. وفي نفس السياق، فإن النتائج الجيدة المحرزة بفضل برنامج القضاء على الأمية جديدة بالذكر.

١٦ - السيدة فلوريس (هندوراس): قالت إن العناية بشؤون المرأة والطفل شرط لا بد من تحقيقه لبناء عالم أكثر عدلاً وتضامناً. وأعربت عن إعجابها العميق بنساء بلدها، ولا سيما تلك اللاتي يعشن في حالة حرمان. وأشارت بعبارة التعاطف إلى مصير النساء الحوامل اللاتي ليس لهن خيار سوى الإجهاض أو إنجاب طفل جديد قد يعجزن عن تغذيته، ونساء الريف اللاتي يقدمن توضحيات من أجل الانتقال إلى المستشفى، دون أي فائدة أحياناً، والقرويات اللاتي يعملن بمشقة من أجل تغذية وتربية أطفال عديدين، والعاملات اللاتي يقمن لوحدهن بتلبية احتياجات أطفالهن، وبإيجاز كل تلك النساء اللاتي يرفضن الاستسلام ويُبقيين على الأمل في مستقبل أفضل. أما الأطفال فإن مستقبلهم لا يجب أن يقوضه حاضرن الكالج: لأطفال هندوراس الحق في أن تكون لهم نفس الأحلام التي لغيرهم.

١٧ - السيد الشامي (اليمن): قال إنه ما زال يتعين إنجاز الكثير من أجل الأطفال الذين يعانون من الفقر والمرض والحرب، تلك الآفات التي لم يكن ثمة مناص من أن تتسبب في تفاقمها الأزمت (الاقتصادية، والمالية، والطاقية، والغذائية) والمشاكل المرتبطة بتغير المناخ.

١٨ - على الصعيد القانوني، قال إن اليمن فضلاً عن أنه كان من بين الدول الأوائل التي انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين وكذلك إلى صكوك دولية

الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، وذلك تحت إدارة لجنة مشتركة بين المؤسسات أنشئت في عام ٢٠٠٩. ويُجرى كذلك تنفيذ سياسة لمنع تجنيد واستخدام الأطفال والمراهقين في النزاعات المسلحة. وهكذا، فقد تمكنت الحكومة من حماية ٢٠٠ ٤ طفل انتشلوا من سيطرة المجموعات المسلحة غير القانونية وقد حققت الحكومة تقدماً في وضع برنامج للتعويضات يستهدف ضحايا التجنيد.

٢٥ - وأكدت أن توفير ظروف عيش أفضل للأطفال ممكن. ويتعين على الأمم المتحدة بالتالي أن تعمل على إقامة تعاون دولي فعال في هذا الميدان بغية مساعدة الدول على تحقيق الأهداف التي حددها الجمعية العامة لفائدة الطفولة.

٢٦ - السيدة كولونتايا (بيلاروس): أعربت عن الاستياء لعدم تحقيق الأهداف الطموحة التي حددها الدول لنفسها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. وبالفعل فإن الأزمة الاقتصادية والمالية، التي تفاقمت بسبب الهجرات القسرية والتنمية الحضرية المتسارعة وتغير المناخ، أعاقت تحقيق الأهداف الإنمائية وأصرت على نحو خاص بمصالح الأطفال.

٢٧ - وأكدت أن بيلاروس لا تكتفي بتأييد العمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي، بل تعلن التزامات ملموسة في هذا الاتجاه. وهكذا، فإن البرنامج الرئاسي الرابع المعنون "أطفال بيلاروس" الذي يجري إعداده حالياً للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، يهدف إلى تهيئة الظروف اللازمة للنماء البدني والذهني والعقلي للطفل وإلى إعداده أو تكييفه لكي يواجه الحياة في المجتمع المعاصر. ولاحظت أن تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية - ضمان حقوق الطفل واحترام كرامته - شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة سواء على المدى القريب أو البعيد. وأعلنت أن بيلاروس التي حققت بالفعل هديفي الألفية ١ و ٢ (التقليل من الفقر المدقع والجوع وتحقيق شمول

حقوق الطفل في عام ٢٠١٠ تقريرها الأوليين عن تنفيذ بروتوكولي الاتفاقية.

٢٣ - وإذا كان تقرير عام ٢٠١٠ عن الأهداف الإنمائية للألفية يظهر تقدماً ملحوظاً في مجال التحاق الأطفال بالمدارس في البلدان الأشد فقراً وانخفاضاً لمعدلات وفيات الأطفال، فإنه يثير الفزع في ما يتعلق خاصة بسوء التغذية وبصحة الأم والطفل. ومن جهة أخرى، فإن حالة الأطفال في المناطق الريفية بالبلدان النامية أكثر هشاشة من حالة أطفال المناطق الحضرية. كذلك، فإن الأطفال الذين يعيشون في حالة فقر مدقع تعترضهم عقبات هائلة تحول دون ممارسة حقوقهم على النحو الكامل.

٢٤ - وأكدت أن الحكومة الكولومبية تحقق حالياً تقدماً في تنفيذ السياسة الوطنية لفائدة الطفولة المبكرة، التي اعتمدها مجلس السياسة الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٠٧. وأضافت أن كولومبيا، التي جعلت من الطفولة المبكرة أولوية لسياساتها العامة، تعتمز كفالة التفتح التام لشخصية كل طفل، من مرحلة تكوّن الجنين حتى سن السادسة. وفي عام ٢٠١٠، تجاوز عدد الكولومبيين المستفيدين من برامج المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة ضعف ما كان عليه في عام ٢٠٠٢، تماماً مثل عدد الأطفال الصغار الذين تم تكفلهم. وفي إطار استراتيجية لفائدة الحق في السعادة، تسعى كولومبيا إلى تحسين أحوال معيشة الأطفال. في ميدان التعليم، وبفضل السياسة التي تنتهجها وزارة التعليم (الثورة التعليمية)، بلغ الآن معدل الالتحاق بالمدارس نسبة ١٠٠ في المائة في التعليم الابتدائي والثانوي و ٧٥ في المائة في ميدان التدريب المهني، وتستهدف الجهود بصورة خاصة مجموعات السكان الضعيفة، ولا سيما الشعوب الأصلية أو الجماعات من أصل أفريقي، والأشخاص ذوي الإعاقة والمشردين والفقراء، ولا سيما سكان الأرياف. وفي ميدان حماية الطفولة، يُجرى انتهاج سياسة للمنع والمكافحة ضد

بالارتياح في هذا الصدد لحقيقة أن اليونيسيف تساعد الدول على تحسين ظروف عيش النساء والأطفال، وتولي اهتماماً متزايداً للمسائل الحيوية المتمثلة في تغذية الأم والطفل، وإمكانية الوصول إلى مياه الشرب أو المرافق الصحية، وتحشد وسائل إضافية مقدمة من المانحين. وتود بيلاروس أن يواصل ممثل اليونيسيف أنشطته في بلدها. وفي الختام، أكدت ممثلة بيلاروس على أن مسائل نماء وتعليم الطفل أصبحت اليوم تتجاوز حدود إطار الأسرة وتتطلب قيام مجموع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات منسقة.

٣١ - السيدة تشيباويزا (زمبابوي): مع الإعراب عن الارتياح للتقدم المحرز في ميدان تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، لاحظت أنه ما زال يتعين التغلب على تحديات عديدة في هذا الميدان سواء على المستوى الوطني أو الدولي. ويتعين بالتالي أن يقوم المجتمع الدولي بتعزيز التعاون وبتعجيل تنفيذ تدابير فعالة لاستئصال الأسباب العميقة لانتهاكات حقوق الطفل. وتدعو زمبابوي الشركاء الإنمائيين إلى زيادة مشاركتهم عن طريق تقديم معونة مالية وتقنية للبلدان النامية من أجل تهيئة عالم صالح للأطفال.

٣٢ - على الصعيد الداخلي، سنت سلطات زمبابوي مجموعة من الأدوات القانونية لقمع الاتجار بالأطفال، وأعمال العنف الجنسي المرتكبة ضدهم. وفضلاً عن ذلك، بدأ تنفيذ برنامج وطني لتكفل اليتامى وغيرهم من الأطفال ضعيفي الحال. وعلى الصعيد الدولي، قالت إن بلدها الذي وقع بالفعل على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الرئيسية وعلى صكوك دون إقليمية في ميدان حقوق الطفل، يعتزم التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقين ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وأوضحت أن حكومة بلدها التي تدرك أن تقاليد زمبابوية معينة قد حالت دون إشراك الأطفال في اتخاذ

التعليم الابتدائي) أقامت نظاماً تعليمياً فعالاً وضمنت إمكانية الحصول على تعليم ثانوي حكومي مجاني.

٢٨ - وأضافت أن بيلاروس التي تدرك أهمية الصحة - ولا سيما في مرحلتي الطفولة والمراهقة - بالنسبة لرفاه الأمة، ترحب بالاستراتيجية العالمية من أجل صحة النساء والأطفال في ٢٠١٠. وهي بصدد تحقيق الهدف ٤ للألفية إذ خفضت معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. ولكي تتمكن من ذلك، أعادت بيلاروس بناء أو تجهيز دور توليد ومستشفيات وحسنت إجراءات تشخيص الأمراض الوراثية والخلقية. ومن جهة أخرى، فإن التلقيح، وهو إحدى الوسائل الأكثر فعالية لوقف نقل الأمراض المعدية للأطفال، متاح للجميع ومجاني. وأشارت إلى أن بلدها قد دعا المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية إلى زيارة بيلاروس، وهو يأمل أن يكون تعاونه مع المقرر الخاص مثمراً وأن يسهم بالخصوص في تنفيذ خطة العمل العالمية التي اعتمدها الأمم المتحدة حديثاً والمتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٢٩ - وقالت إن بيلاروس، حرصاً منها على الوفاء بالتزاماتها الدولية، قدمت إلى لجنة حقوق الطفل تقريرها الدوري عن تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما. وهي تؤيد المبادرات المضطلع بها في عام ٢٠٠٩. بمشاركة الشباب على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي وقد اقترحت في مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في ٢٠١٠ إقامة شراكة عالمية للدفاع عن مصالح الأطفال والشباب تحت عنوان "الإسهام في نماء الأجيال المقبلة".

٣٠ - وتلاحظ بيلاروس أنه من الهام تكريس صناديق تابعة للأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بالطفولة، وهي تشعر

٣٧ - وفي ميدان التعليم، قال إن النظام التعليمي يهدف إلى تنمية مواهب جميع الأطفال عن طريق تصميم برامج مكيفة تبعا لقدراتهم ومتخصصة، تتمشى مع سرعة تقدم كل منهم. وقد انخفض معدل الانقطاع عن الدراسة وتحسن المستوى الدراسي للتلاميذ، إذ ارتفعت حصة التلاميذ الذين بلغوا مرحلة التعليم العالي من ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى زهاء ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٠. وأضاف أن الحكومة لا تنوي التوقف عند ذلك الإنجاز بل تعتزم مواصلة تحسين النظام التعليمي عن طريق مواءمته مع أوضاع العالم في القرن الحادي والعشرين، وذلك بالخصوص من خلال تحسين تلقين وتعليم اللغات. وبما أن سنغافورة مجتمع متعدد الثقافات والأجناس والمعتقدات، فإن التلاميذ يتعلمون احترام الفوارق حين يتلون قسَم الولاء الذي يتغنى بوحدة البلد في التنوع وحين يحتفلون في كل عام بيوم الوثام العرقي. وفضلا عن ذلك، فمناسبة الألعاب الأولمبية الأولى للشباب التي نُظمت في سنغافورة، استهدفت الحكومة برنامجا لفائدة الوثام العرقي والديني لكي تتيح الفرصة لشباب سنغافورة ورياضيي العالم بأسره للتلاقي ولترويج القيم الأولمبية المتمثلة في الامتياز والصدقة والاحترام.

٣٨ - السيدة كافون (أوكرانيا): قالت إن تحويل أحكام الصكوك الدولية التي صدق عليها بلدها إلى تشريع داخلي ما زال جاريا، وإن تنفيذ خطة العمل الوطنية لتطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل متواصل حاليا.

٣٩ - وأضافت أن أوكرانيا قد نفذت عددا من التدابير الرامية إلى تحسين صحة الطفل. وأشارت إلى أنه تسنى، بصورة خاصة بفضل وضع برامج لفائدة الإرضاع الثديي وتحديث تقنيات الرعاية قبل الولادة وبعدها، خفض معدل وفيات الأطفال من ١٤,٧ في الألف في عام ١٩٩٥ إلى ٩,٤ في الألف في عام ٢٠٠٩. ومن جهة أخرى، ففي عام ٢٠٠٩ أُجريت فحوص طبية إلزامية لـ ٩٨ في المائة من

القرارات، شجعت على إقامة محافل عديدة تهدف إلى إشراك الأطفال في اتخاذ القرارات الوطنية التي تعنيهم.

٣٣ - وأعلنت أن حكومة زمبابوي فضلا عن ذلك ونظراً لأوجه القصور المسجلة في ميدان صحة الأم والطفل بالخصوص، مصممة على تعزيز عملها بهدف تهيئة عالم أفضل للأطفال. ورغم أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد انخفض بصورة واضحة، فإن هذا الفيروس ما زال يشكل عقبة كأداء تهدد بقاء الأطفال ونماتهم، وما زالت الحاجة قائمة لمساعدة مادية ومالية. وفي ميدان التعليم، أعربت عن ارتياح بلدها لحقيقة أن معدل الالتحاق بالمدارس بلغ الآن نسبة ٩٧ في المائة وأن المساواة بين الجنسين في هذا الصدد قد تحققت وهو يفتخر بحقيقة أن معدل محو الأمية الذي حققه قد بلغ أعلى مستوى في أفريقيا.

٣٤ - وأعلنت في الختام أن بلدها يطلب إلغاء الجزاءات الاقتصادية المفروضة عليه منذ عشر سنوات تقريبا والتي تعوق تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

٣٥ - السيد تاي (سنغافورة): أكد على أن بلده، بغية ضمان تعزيز مصالح الطفل ورفاهه قد أنشأ تشكيلة كاملة من الأدوات التشريعية والقمعية. ومن جهة أخرى، تعتزم سنغافورة التصديق في عام ٢٠١٠ على الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال، وقد أصدرت بالفعل قانونا أصبحت بموجبه أحكام تلك الاتفاقية نافذة في القانون الداخلي.

٣٦ - وفي مجال صحة الطفل، قال إن استثمار سنغافورة في أنشطة الوقاية يتزايد باستمرار. وهكذا، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال من ٣١ في الألف في ١٩٦٠ إلى ٢,٢ في الألف في عام ٢٠١٠، أي أنه يندرج الآن ضمن الستة معدلات الفضلى في العالم.

قبل أربع سنوات وأنشأت إطاراً للحوار مع جميع الأطراف الفاعلة في ميدان حماية الطفولة. وفي مجال التعليم، ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٠ بفضل العمل بنظام التعليم المجاني، وتم تدارك التفاوتات بين الفتيات والفتيان في التعليم الثانوي. واستُهلّت أيضاً حملة توعية لتشجيع الأولياء على تسجيل أطفالهم بالمدارس وأصبح الآن الإعلام بالولادات مجانياً. وأضافت أن الخدمات الطبية مجانية بالنسبة للأطفال في الخمس سنوات الأولى من عمرهم ويجرى توزيع الناموسيات المخضبة بمبيدات الحشرات على الأسر. وفي المجال الجزائري، قالت إن مجلة الإجراءات الجزائية التي ينتظر صدورها قريباً تتضمن أحكاماً لفائدة حماية الطفولة. وأخيراً، قررت الحكومة أن تتصدى لمشكلة أطفال الشوارع، وهي مشكلة جديدة نسبياً.

٤٣ - وأعلنت ممثلة بوروندي أن إدارة متخصصة في حماية حقوق الطفل والأسرة ستنشأ داخل وزارة الإشراف لتعزيز سياسة بلدها في ميدان حماية الطفولة وأنه تم إنشاء خلية للحماية القضائية داخل وزارة العدل، وهي تقوم كذلك حالياً بتشكيل لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات ومكلفة بإعداد قانون لحماية الطفولة.

٤٤ - السيدة دجان (غانا): قالت إن مكافحة العنف ضد الأطفال يمثل أولوية بالنسبة للدول الأفريقية منذ بدء تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل. وأضافت أن السياسات العامة والقوانين السارية في غانا في ميدان حقوق الطفل تندرج ضمن السياسات والقوانين الأكثر تقدماً في القارة الأفريقية. وهكذا فإن معدل التحاق الأطفال بالمدارس يعد واحداً من أعلى المعدلات إذ يبلغ ٨٩ في المائة وقد انخفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٣٠ في المائة بفضل النمو في خدمات الصحة. بيد أن الإحصاءات الحديثة تظهر وجود

الأطفال. وانخفض خطر نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأولياء إلى الأطفال من ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤،٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتواصل الحكومة من جهة أخرى تعزيز إجراءات تبني اليتامى والأطفال المحرومين من رعاية الأولياء وتحبذ في هذا الصدد إسناد الحضانة لأسر مستقبلية والإيداع في دور اليتامى ذات الطابع الأسري. ويكفل الدستور حماية الطفل من كل شكل من أشكال العنف، ويقمع القانون أعمال العنف والاستغلال. وفي عام ٢٠١٠، استهل مندوب حماية حقوق الطفل أنشطته، وهو تابع لمكتب أمين المظالم.

٤٠ - وأعربت عن ارتياح الوفد الأوكراني للتعاون القائم بين بلدها ومنظمات الأمم المتحدة، ولا سيما اليونيسيف وكذلك مع منظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية، في ميدان تعزيز حقوق الأطفال والأمهات وحمايتهما، ويشيد على وجه الخصوص بقرار مجلس إدارة اليونيسيف تمديد برنامج تعاونه مع أوكرانيا لمدة سنة.

٤١ - وأعلنت أن بلدها، بمناسبة رئاسته للجنة وزراء مجلس أوروبا في عام ٢٠١١، يعتزم إدراج تعزيز حقوق الطفل ضمن أولويات عمله ويتوخى بالخصوص عقد مؤتمر دولي معني بحماية الطفل من جميع أشكال العنف.

٤٢ - السيدة موهيمبونندو (بوروندي): أشارت إلى أن بلدها صدّق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين وكذلك على اتفاقيات مكتب العمل الدولي في هذا الميدان. وأضافت أن بوروندي قد أدرجت ضمن أولوياتها تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في أسرهم، ووضعت استراتيجية وطنية لإعادة إدماج الأشخاص المتضررين بالصراع الذي مزق البلد. ومن جهة أخرى، تعيد الحكومة حالياً النظر في السياسة الوطنية لفائدة اليتامى وغيرهم من الأطفال ضعاف الحال، وهي سياسة بدأ تنفيذها

٤٨ - وأكدت المتحدثة أنه يجب إدراك هذه الترابطات بغية تقديم المعونة اللازمة للدول من أجل مكافحة العنف ضد الأطفال وتعزيز حقوقهم. وفي هذا الصدد، تساءلت عما إذا كان من شأن تدخلات المجتمع الدولي أن تكفي لحماية الأطفال من العنف.

٤٩ - السيدة برنادال (هايتي): قالت إن الأطفال يشكلون جزءاً هاماً من اليد العاملة الناشطة في هايتي، وسبب ذلك هو محدودية سياسات تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس، وبصورة خاصة استمرار الفقر إذ أن الأطفال يساهمون في إعالة أسرهم وتشكل هذه المساهمة أحياناً من ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من دخل الأسرة.

٥٠ - وأضافت أن الأشخاص الذين تقل سنهم عن ٢١ عاماً يشكلون أكثر من نصف سكان هايتي وبالتالي فإن التعليم يشكل قطاعاً أساسياً بالنسبة لمستقبل الأطفال، ولا سيما بعد الزلزال الذي ألحق أضراراً بأكثر من ٨٠ في المائة من المباني المدرسية بالعاصمة والمناطق المحيطة بها. وبالتالي فإن الحكومة تولي الأولوية للتدريب المهني للشباب، أول ضحايا البطالة والاستبعاد الاجتماعي. وهي تعمل كذلك على تهدئة الوضع في الأحياء الفقيرة، ولا سيما في إطار العمل الذي تقوم به المنظمة غير الحكومية "بلان" (PLAN) مع صحفيين شبان.

٥١ - وفي إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قالت إن هايتي تشدد على ثلاث آليات تمكن الشباب من المشاركة بقدر أكبر في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية: من جهة، تسجيل الأحداث سنواً في المدارس، ومن جهة أخرى المشاركة في الحياة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأخيراً العمل، بمشاركة، على تنفيذ المشاريع الإنمائية.

٥٢ - وأشارت من جهة أخرى إلى أن خطة العمل من أجل انتعاش هايتي، التي استهلكت في آذار/مارس ٢٠١٠ بعد

صعوبات لم يتسن تخطيطها: يعيش ٢٨ في المائة من السكان في حالة فقر وما زال معدل وفيات الأمهات مرتفعاً.

٤٥ - وذكرت المتحدثة بعض التدابير المتخذة بالتعاون مع أطراف معنية مختلفة لكفالة تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، ومنها على سبيل المثال إنشاء لجان محلية لحماية الطفل في جميع أنحاء البلاد، والشروع في تنفيذ برنامج لتقديم وجبات غذائية بالمدارس وبناء مراكز استقبال للأطفال ضحايا العنف والاتجار وتأسيس خدمة لتقديم المعونة لضحايا العنف داخل الأسرة. وفي إطار شراكة مع اليونيسيف، وضعت الحكومة الغانية سياسات تتناول بالخصوص صحة الطفل، والتعليم، ونماء الأطفال الصغار، والحماية الاجتماعية، ومكافحة تشغيل الأطفال، وبقاء الطفل ونمائه، ومكافحة استغلال الأطفال، وقضاء الأحداث.

٤٦ - وبالرغم من أن الحكومة الغانية اعتمدت عدة قوانين لمكافحة العنف ضد الأطفال، فإن البعض ما زالوا واقعين ضحايا له. وبالفعل، فإن ما يلزم هو تطوير المجتمع وأنماط السلوك، ومن المستعجل لتحقيق ذلك تحسيس السكان وتشجيع الضحايا على اللجوء إلى العدالة.

٤٧ - وأكدت أنه ما زال الكثير مما يتعين إنجازه، يجب تخصيص موارد كافية لتنفيذ السياسات العامة، وتحسين النظام الصحي من أجل خفض معدل الوفيات في فترة ما بعد الولادة ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو كذلك زيادة معدل النجاح في التعليم الابتدائي. وبما أن الأزمة المالية والاقتصادية، فضلاً عن زيادة سوء أحوال معيشة الفقراء، قد أثقلت أيضاً العبء المفروض على طاقات وموارد مقدمي الخدمات الرئيسيين للأطفال، فإن الحاجة قائمة لجهد تبذله كل الأطراف المعنية: الشركاء الإنمائيون والمنظمات والإدارات والمجتمع المدني.

٥٥ - وأضاف أن ملديف قد انضمت إلى الاتفاقية في عام ١٩٩١ وإلى بروتوكوليهما الاختياريين في عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، على التوالي. وهي تؤيد كذلك اعتماد بروتوكول اختياري آخر تنشأ بموجبه آلية للاتصال تسمح للأطفال بالإعراب عن شكواويهم وبالإبلاغ عن التعديلات على حقوقهم. وبالفعل، فإن لم يوجد جهاز وطني، وجبت إتاحة سبل التظلم على الصعيد الدولي.

٥٦ - وأكد أن تغيير المناخ أيضا ستكون له آثار ضارة بالنسبة للأطفال. وبما أن ملديف تدرج ضمن البلدان الأشد ضعفا في هذا الصدد فإنه يخشى أن تترتب على ذلك آثار تمس الحقوق الأساسية للأطفال، ولا سيما الحق في الأغذية. وبالفعل تشير التوقعات إلى أن تغير المناخ سيزيد من خطورة سوء التغذية. يمكن أن يصبح الأمن الغذائي مهددا بتضافر نتائج عدم كفاية المحاصيل، والصعوبات الاقتصادية، وارتفاع أسعار الوقود وبالتالي ارتفاع أسعار الأغذية. ومن جهة أخرى، فإن ٧٥ في المائة من الأشخاص المشردين نتيجة لكوارث طبيعية كانوا نساء وأطفالا.

تولى رئاسة الجلسة السيد تومو مونتي، الرئيس (الكاميرون).

٥٧ - السيد تشيوانغ (بوتان): قال إن مسألة حقوق الطفل تكمن في صميم العمل الذي تضطلع به بوتان من أجل التنمية منذ بداية الستينات وإن بلده، إثر توقيع اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين، قام بتعديل وإكمال تشريع بغية تعزيز حقوق الطفل. وعلى سبيل المثال، ووضع مشروع قانونين متعلقين بحماية الطفولة وبالتبني سيتم اعتمادهما قريبا. ويكفل دستور بوتان مجانية التعليم الابتدائي والثانوي لجميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة. وأعلن أن دستور بوتان يضمن مجانية التعليم الابتدائي والثانوي لجميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة وينص القانون الجنائي وقانون الإجراءات المدنية والجنائية على

زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير تولى أهمية خاصة لتغذية الأطفال في المدارس. وأوضحت أن الهدف بالنسبة للسنة الدراسية ٢٠١٠-٢٠١١ يتمثل في توسيع نطاق البرنامج الوطني للمطاعم المدرسية لكي يشمل جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة وذلك بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي.

٥٣ - السيد محمد (ملديف): أعرب عن الأسف لحقيقة أن المواطنين الشبان الذين يمثلون ٤٥ في المائة من السكان يفتقرون إلى نظام تعليمي وإلى خدمات اجتماعية مكيفة لكي تفي بالطلب. وفضلا عن ذلك، فإن النقص في الفضاءات الاجتماعية والثقافية والفنية يضر بنماء الشباب وقد يؤدي به إلى اتباع أنماط سلوك تنطوي على خطر. ولتدارك هذه المشكلة، استهلقت ملديف حملة وطنية في إطار شراكة مع اليونيسيف للإعلام بشأن الوقاية من إدمان المواد المخدرة. وشرعت حكومة ملديف كذلك في إعداد مشروعها الأول للتعاون التقني مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل مكافحة إدمان المخدرات. من جهة أخرى، ومن أجل مكافحة العنف ضد الأطفال، أنشأت ملديف مراكز استقبال تتولى اليونيسيف تدريب موظفيها. ولاحظ أنه ما زال رغم ذلك الكثير مما يجب إنجازه على صعيد التحسيس والوقاية والمعالجة والمقاواة.

٥٤ - وأكد أنه لا بد، أمام هذه المشاكل المعقدة، من اعتماد المبدأ البسيط التالي: إن جميع عناصر المجتمع - صانعو القرار، والمدرسون، والأولياء، ومؤسسات الصحة، والمؤسسات الاجتماعية، والأسرة - هي العناصر الفاعلة في مجال نماء الأطفال وحمايتهم. ويتعين بالتالي تمكين كل هذه العناصر من الوسائل اللازمة لتنفيذ تدابير الوقاية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.

إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تمارس منذ أكثر من ٤٠ عاما سياسات هدامة وتبث الرعب النفساني فتحرم بذلك الأطفال من كل شعور بالأمن. وهكذا فهي تسجن وتعتقل بصورة غير قانونية مئات الأطفال، وتشن هجمات عشوائية على المنازل والمدارس والمستشفيات وأماكن العبادة، بل وحتى على مباني الأمم المتحدة، بواسطة أسلحة مطوّرة، وتتخذ من الأطفال دروعا بشرية، فنتهك بذلك حقهم الأساسي إلى أقصى حد، وهو الحق في الحياة.

٦١ - وأشار في هذا الصدد إلى أن الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة المحتل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تسببت في قتل ٣٥٠ وجرح ١٨٠٠ من الأطفال الفلسطينيين. وشجب كذلك الحصار الأرضي والجوي والبحري الذي يحول منذ أكثر من سنتين دون إعادة بناء هياكل أساسية ضرورية وقد تسبب في أزمة إنسانية خطيرة، بسبب حظر نقل البضائع ونقل الأشخاص. وأكد أن عدم تلقي علاج طبي قد أودى بحياة عشرات الأطفال.

٦٢ - وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية من خلال عمليات الهدم والطرْد، تشريد الأطفال الفلسطينيين فتتسبب لهم بذلك في صدمات عميقة وتحرمهم حتى من ملاعبهم النذرة. ولاحظ أن الأطفال الفلسطينيين يتعرضون أيضا في حياتهم اليومية لخطر الاعتداءات أو الإهانات من طرف قوات الاحتلال أو المستوطنين المقيمين بصورة غير قانونية والمدججين بالسلاح، وهم في مأمن تام من العقاب. وذكر المتحدث على سبيل المثال في هذا الصدد مراقبين قتلتهما أحد المستوطنين رميا بالرصاص في الخليل حين كانا في طريقهما إلى المدرسة في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠، ومراقبين اثنين آخرين تعمد مستوطن دوسهما بسيارة كان يقودها في القدس الشرقية في تاريخ أكثر حداثة من ذلك.

إجراءات تتبع لنظر المحاكم في القضايا التي يكون الأطفال أطرافا فيها.

٥٨ - وقال إن بوتان أحرزت كذلك تقدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أزلت التفاوت بين الجنسين في التعليم، وهي بصدد تحقيق الهدف ٢ المتعلق بشمول التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، وأوشكت على خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين (الغاية ٥ الهدف ٤). وبما أن بوتان وقّعت اتفاقية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، فقد بدأت وزارة التعليم العمل في مشروع يهدف إلى إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في مؤسسات تعليمية. وتعنى وزارة الصحة حاليا بمشاكل إدمان المخدرات في أوساط الشباب. وفي ميدان تعزيز القدرات والاتصال، نظمت اللجنة الوطنية المكلفة بحماية النساء والأطفال عدة دورات تدريبية حول مواضيع متعلقة بحقوق الإنسان أشركت فيها أفراد الشرطة والقضاة والبرلمانيين وذوي الولايات الانتخابية على الصعيد المحلي، ووسائط الإعلام والشباب. ومن جهة أخرى، نُظمت أنشطة متنوعة لتوعية الشباب بحقوق الطفل وحمايته.

٥٩ - وبالرغم من التقدم المحرز، ما زالت بوتان تجد صعوبة في تحقيق أهدافها بسبب نقص الموارد المالية ونتيجة لضغوط أخرى، مثل الهجرة من الأرياف والتوقعات الجديدة لدى السكان المثقفين. وفي حين أن بوتان هي التي قامت بنفسها بتمويل سياساتها الإنمائية الوطنية، فهي ما كانت لتحقق مثل هذا التقدم بدون مساعدة شركائها الإنمائيين، وهي تواصل التعويل على دعمهم.

٦٠ - السيد زيدان (فلسطين): أعرب عن الاستياء لحقيقة أن الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، محرومون من حقوقهم الأساسية الضرورية لبقائهم ورفاههم ونمائهم. وأضاف أن

الدولي لكي تحفظ الأمن وتعزز سيادة القانون وتكافح ظاهرة الإفلات من العقاب. وتعزز الحكومة مواصلة دعمها للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل حماية المدارس عن طريق إعلانها مناطق سلام، ولحماية حقوق الطفل بموجب دستورها والاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها. وقد وافقت على إنشاء آليات للمراقبة وإبلاغ المعلومات وعلى تعيين اختصاصيين في مجال حماية الطفولة من طرف بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، وشكلت لجنة مكلفة بالتعاون مع فريق المراقبة والاتصال الخاص المعني بإعداد خطة عمل تكون مشاكل الأطفال في النزاعات المسلحة محورها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استعانت الحكومة بالمجتمع المدني والقادة الدينيين لمكافحة العنف الجنسي.

٦٧ - واختتم ممثل أفغانستان بيانه قائلاً إن العمل الذي تقوم به الحكومة لفائدة الأطفال هو استثمار في المستقبل ودليل على عزمها على تهيئة الظروف المواتية لازدهارهم.

٦٨ - السيدة ليفوتو (ليسوتو): قالت إن ليسوتو لم تدخر جهداً في العمل على تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وهكذا فإن اتفاقية حقوق الطفل منفاذة تماماً في ليسوتو وقد أدرجت أحكامها في القانون المحلي. وأضافت أن قانون عام ١٩٨٠ المتعلق بحماية الأطفال، والذي رفع سن الرشد إلى ١٨ عاماً يجبّذ العدالة الإصلاحية. وسيكمله قريباً نص جديد ينظر فيه البرلمان حالياً وهو يهدف إلى توسيع نطاق الحماية لكي يشمل اليتامى والأطفال المستضعفين الآخرين.

٦٩ - ومن جهة أخرى، اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٣ قانوناً يجمع العنف الجنسي ضد الأطفال. وقد أقامت في كل مراكز الشرطة دوائر مكلفة بالنظر في الشكايات وفتحت خطاً هاتفياً مشغلاً باستمرار لتقديم المساعدة للأطفال الذين أصبحوا يتامى أو معيدين لأسرهم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتولى الحكومة دفع تكاليف دراسة هؤلاء

٦٣ - وفي الختام ناشد المتحدث المجتمع الدولي أن يتخذ فوراً التدابير اللازمة لوضع حد لكل تعديات إسرائيل وأن يحاسبها على الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين ولا سيما الأطفال. وأضاف أن إسرائيل يجب أن تضع حداً للاحتلال لكي يمارس الفلسطينيون حقوقهم غير القابلة للتصرف ويمكن أطفالهم من العيش في سلام وحرية داخل حدود دولتهم المستقلة فلسطين وعاصمتها القدس.

٦٤ - السيد تانين (أفغانستان): قال إن الحكومة الأفغانية، الحريصة على تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وفقاً لما تقتضيه التقاليد الأفغانية، تلاقي صعوبات كثيرة بعد ٣٠ سنة من الحرب التي كانت لها نتائج رهيبية بالنسبة للأطفال. ومع ذلك، فقد بلغت معدلات الالتحاق بالمدارس ٧١ في المائة في السنة الحالية وبلغت نسبة الفتيات ٣٧ في المائة من مجموع التلامذة في حين أنهن كن تحت نظام طالبان ممنوعات من الالتحاق بالمدارس أو العمل. وفي غضون ثماني سنوات تم بناء ٥٠٠ ٤ مدرسة جديدة. وقد تم قطع شوط طويل في سبيل تحسين إمكانية الحصول على تعليم ومن أجل تعزيز التكافؤ بين الجنسين في المدرسة.

٦٥ - وأضاف أن أفغانستان تسعى كذلك إلى تحسين إمكانية حصول الأطفال على الخدمات الصحية. وقد تم استئصال شلل الأطفال وتتواصل حالياً حملة للتلقيح ضد هذا المرض. وانخفض بصورة ملحوظة معدل وفيات الأطفال في طور ما بعد الولادة لكن ما زال ٥٠ في المائة من الأطفال يعانون من ظاهرة الوزن الناقص أو من سوء التغذية.

٦٦ - وأضاف أن حقوق الطفل غير مقبولة، للأسف، لدى الجميع في أفغانستان. وقد قامت مجموعات إرهابية بإحراق أو تدمير مئات المدارس. وتمثل استراتيجية طالبان في استهداف التلامذة والمدرسين، ولا سيما الإناث، أو تجنيدهم للقيام بعمليات انتحارية دون اعتبار للقواعد الدولية. وأشار إلى أن أفغانستان تحتاج إلى المعونة من المجتمع

تسبب في مشاكل خطيرة تفاقمت من جراء الأزمات المالية والاقتصادية والغذائية والطاقة العالمية، فضلا عن الآثار المترتبة على تغيير المناخ. وأعلنت أن نطاق ظاهرة الأسر المعيشية التي يرأسها أطفال يزداد اتساعا في الوقت الحاضر في سوازيلند. وأمام هذه الحالة، أنشأت الحكومة مراكز اجتماعية مكلفة بتقديم معونة غذائية طارئة للأطفال اليتامى أو المستضعفين، وبمساعدهم في الحياة اليومية وتيسير تكفلهم من طرف الجماعات المحلية التي ينتمون إليها.

٧٤ - وقالت إن مملكة سوازيلند، التي تدين وترفض جميع أشكال العنف ضد الأطفال، تقوم حاليا بتحديث وتعزيز تشريعها لمعاقبة مرتكبي تلك الأفعال. فضلا عن ذلك، استهلقت مبادرة تهدف إلى توعية السكان في حق الأطفال في الحماية من جميع أشكال العنف. وأعربت عن انشغال سوازيلند العميق، من جهة أخرى، بنطاق ظاهرة الاتجار بالأشخاص. وأكدت أن الأطفال، ولا سيما البنات، معرضون بصورة خاصة لخطر الاتجار بهم، كما أن انتشار المواد الإباحية يتزايد كذلك بقدر ما يتسع نطاق استخدام شبكة الانترنت. وتدين مملكة سوازيلند بشدة هذه الأنشطة الإحرامية وتنتظر بفارغ الصبر بدء تنفيذ خطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٧٥ - وأكدت في الختام أن تحقيق الأهداف المتفق عليها على الصعيد الدولي لفائدة الطفولة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن يندرج في إطار تعاون دولي معزز وشراكات موسعة وذات أهداف محددة على نحو أفضل.

٧٦ - السيدة ليكاكا (الكونغو): قالت إن بلدها، الطرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، لم يدخر جهدا منذ نهاية النزاعات في العمل على تحسين حالة الأطفال. وأضافت أن سياسة الحكومة في هذا المجال تناول الصحة والتعليم الأساسي والحماية الاجتماعية للأطفال الأكثر استضعافا. وأضافت أن الحكومة أصدرت قانونا يحدد

الأطفال وتصرف لهم جراية شهرية وتقدم لهم حصص إعاشة.

٧٠ - وفي ميدان التعليم، قالت إن معدلات الالتحاق بالمدارس والتحصيل الدراسي في مرحلة التعليم الابتدائي تحسنت كثيرا بفضل مجانية التعليم منذ عام ٢٠٠٠. وقد تمكنت ليسوتو من تحقيق هدف التكافؤ في التعليم الابتدائي، بل وتجاوزته إذ بلغ معدل التحاق البنات بالمدارس ٨٢ في المائة والأولاد ٧٥ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة القانون المتعلق بالتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي وهي تعزم توسيع نطاق التعليم المجاني لكي يشمل المرحلة الثانوية.

٧١ - ولاحظت أن ملايين الأطفال، بالرغم من كل هذه الإنجازات، ما زالوا يقعون ضحايا لأقصى أنواع العنف ويتعرضون لخطر الاتجار وذلك، بصورة خاصة، بسبب الفقر. وأضافت أنه يجب بذل جهود منسقة للقضاء على هذه الآفات وتهيئة عالم صالح للأطفال.

٧٢ - السيدة مانديبيلي (سوازيلند): بالإشارة إلى أن دستور مملكة سوازيلند يضمن حق الطفل في الحياة والصحة والتعليم وفي مستوى معيشة لائق، قالت إن بلدها استهلقت في عام ٢٠٠٥، في إطار سياسة اللامركزية التي ينتهجها، مبادرة معنونة "Tinkhundla Fit for Children"، مستوحاة من الوثيقة "عالم صالح للأطفال" وهي تهدف إلى مساعدة جميع الأطفال، بمن فيهم اليتامى والمستضعفون، بدعم من السكان المحليين وأقارب الأطفال المعنيين.

٧٣ - وأكدت أن سوازيلند التي تقر بالحق في التعليم القائم على أساس تكافؤ الفرص وعدم التمييز قطعت شوطا كبيرا في اتجاه تحقيق هدف مجانية التعليم الابتدائي للجميع. بيد أن الزيادة الهائلة في عدد اليتامى والأطفال في حالات العسر بسبب الفقر ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

وحمايته وقد صدقت على عدد كبير من الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد أو وقعتها.

٨١ - وأعلن أن دولة بلاده، الحريصة على الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات، قد أصدرت قوانين تتعلق على وجه الخصوص بمكافحة الاتجار بالأشخاص وبالنصوص المتعلقة بمسؤوليات الأسرة في مجال حماية الطفل. ويجرى حاليا إعداد نصوص تشريعية تهدف إلى حماية مجموع حقوق الطفل وإعطاء الطفولة مكانة في البرامج الوطنية وتخصيص الموارد لمشاريع محددة.

٨٢ - وأضاف أن الإمارات العربية المتحدة حققت، من جهة أخرى، تقدما هاما في ميدان صحة الطفل وتعليمه. ومن المفروض أن يبلغ معدل الالتحاق بالمدارس في التعليم الابتدائي (للبنات والأولاد) نسبة ١٠٠ في المائة في غضون الخمس سنوات المقبلة. وتم خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٦٠ في المائة وخفض معدل وفيات الأطفال الرضع بنسبة ٨،٦ عن كل ١٠٠٠ مولود حي. وبلغ معدل تلقيح الأطفال في السنة الأولى بعد الولادة ٩٤ في المائة ولم تسجل أية إصابة بشلل الأطفال أو الخناق منذ ١٩٩٠.

٨٣ - وبما أن الحق في التعليم يمثل أولوية، فإن الإمارات تقدم معونة هامة إلى عدد كبير من البلدان النامية لتمكينها من كفاءة تعليم أساسي للأطفال. وفي إطار مبادرة دبي التي استهلكت في عام ٢٠٠٧ يجري توزيع لوازم مدرسية لـ ٤ ملايين من الأطفال في ١٤ بلدا ناميا. وتحرص الإمارات على التذكير بحالة الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولا سيما غزة الذين يعانون من نقص الأغذية والرعاية الصحية والأدوية والمسكن والأمن، وهي تناشد الدول أن تتعاون من أجل تحسين ظروف عيشهم، وفقا لمبادئ حقوق الإنسان وللقرارات الدولية ذات الصلة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٣٠.

حقوق الطفل وواجباته وينص على تدابير للحماية من العنف والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال، بما في ذلك حماية الأطفال المستضعفين بصورة خاصة.

٧٧ - بيد أنه يتعين بذل قدر أكبر من الجهود. إن الاتجار بالأشخاص، ولا سيما الأطفال، يتزايد على نحو مثير للقلق في وسط وغرب أفريقيا. وقد تمت في بوانت - نوار، حيث ازدهر هذا الاتجار زيادة تعزيز التدابير المعتمدة في إطار خطة عمل بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٧ بغية تقديم المساعدة للأطفال ضحايا الاتجار على الاندماج من جديد في المجتمع، وذلك إثر إبرام اتفاق بين المديرية العامة للعمل الاجتماعي والأسرة، واليونيسيف، ولجنة الأبرشية "العدالة والسلام".

٧٨ - وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ستستهل في بوانت - نوار حملة مكافحة الاتجار بالأطفال التي تدعمها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفضلا عن ذلك، تشارك الكونغو مع بنن وتوغو وغابون في مبادرة تهدف إلى إعادة إدماج الأطفال ضحايا الاتجار في المجتمع وقد وقعت اتفاقا متعدد الأطراف (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٧٩ - ولاحظت أن العراقيل القائمة في هذا الصدد، ولا سيما ممانعة الجماعات المحلية والفراغ القانوني في هذا المجال وصعوبة حشد الموارد، تشكل قيودا على العمل المضطلع به. وأكدت أن تصميم المجتمع الدولي ضروري لإدخال تحسين عميق ومستدام للحالة.

٨٠ - السيد غوفلي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده يقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة من أجل الأطفال، وهو مصمم على دعمها. وأضاف أن الإمارات تجهد، في إطار احترام المعايير الوطنية والدولية، لتحسين الحالة في ما يتعلق ببقاء الطفل ونمائه